ارتفاع طلبات لجوء السعوديين بنسبة 106%

أظهرت أرقام رسمية، نشرت الأسبوع الماضي، أن عدد المواطنين السعوديين الذين تقدموا بطلبات لجوء لدول الاتحاد الأوروبي ارتفعت بنسبة 106% خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2019 وحده. ووفقاً للمكتب الأوروبي لدعم اللجوء، تشير أحدث البيانات إلى أن 101 سعودي تقدموا بطلبات للجوء إلى الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من هذا العام، مقارنة ب49 سعودياً في نفس الفترة من العام الماضي.

وتوضح البيانات أن 71 من طالبي اللجوء السعوديين كانوا ينتظرون الرد على طلباتهم لمدة تقل عن 6 أشهر، بينما ينتظر 86 منذ أكثر من 6 أشهر. وتأتي زيادة الطلبات المقدمة من المواطنين السعودية في نفس الوقت، الذي انخفض فيه العدد الإجمالي لطلبات اللجوء من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 31%.

ووسط أجواء استبدادية متزايدة سائدة في السعودية، لاسيما بعد صعود "محمد بن سلمان"، اتخذت المملكة نهجاً أكثر صرامة في التعامل مع الناشطين والمعارضين، وشهدت أدنى نسبة انتقاد ضد الحكومة وسياساتها.

وفي الأشهر الأخيرة، كشفت تقارير عن احتجاز وتعذيب ناشطات نسويات وعلماء دين داخل السجون السعودية، حتى المنشقين الذين يعيشون في الخارج لم يكونوا بعيدين عن القبضة المحكمة للمملكة، وفي العام الماضي، قتل الصحفي "جمال خاشقجي" الذي كان يعيش في الخارج في قنصلية بلاده بإسطنبول على يد فرقة قتل من المملكة.

وقال "روبرت ماسون"، أستاذ مشارك ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأمريكية في القاهرة، "لأرابيان بيزنس" إن عدداً صغيراً نسبياً، ولكنه متزايد من طلاب الجامعات السعودية، والأمراء، والإسلاميين، والفتيات المراهقات فرّوا من المملكة بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد، والانتقام منهم بسبب نشاطهم السياسي، أو الافتقار إلى الاستقلال الشخصي بسبب وجود نظام وصاية الذكور.

وأضاف: "إنهم يبحثون بشكل أساسي عن اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا التي تتمتع بامتيازات سخية، وقوانين لجوء ليبرالية، لا سيما بسبب الحظر القانوني لإجبار طالبي اللجوء أو اللاجئين على العودة إلى بلد يحتمل أن يتعرضوا فيه للاضطهاد".

وتابع "مانسون": "هذه الأرقام من مكتب دعم اللجوء الأوروبي، تسلط الضوء على اتجاه مقلق في فترة ما بعد الربيع العربي".

وذكر أن "ناشطي حقوق المرأة، شعراء، مثقفين، إسلاميين وغيرهم ممن عبروا عن معارضتهم السياسية، تم إلقاء القبض عليهم بأعداد كبيرة منذ 2012".